المجتمع المدني التونسي وازدواجية الدور السياسي والاجتماعي

Tunisian civil society and the double political and social role

طالب الدكتوراه/ خليف كربوع[1,2,3]، الأستاذ/ عبد اللطيف باري[1]

[1] جامعة بسكرة، (الجزائر)

[2] مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة بسكرة

[3] المؤلف المراسل: khelif.karbo@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/24 تاريخ القبول للنشر: 2021/08/29 تاريخ النشر: 2021/09/28

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ دلال وشن (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ نورة أبرسيان (جامعة بومرداس)

ملخّص:

يعتبر المجتمع المدني فاعلا رئيسيا في الحقل السياسي في تونس عبر تاريخه، ولقد زادت ثورة 2011 والدور الرائد للمجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي، من الاحتفاء به محليا ودوليا من خلال تعيين وزير في الحكومة مكلف بالصلة بالمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني ومنح جائزة نوبل للسلام للحوار الوطني التونسي الذي اداره المجتمع المدني باقتدار سنة 2015.

ولكن رغم تلك المكانة يجب الاقرار ان المجتمع المدني التونسي ظل عاجزا عن تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية خصوصا للمناطق الداخلية والمعطلين عن العمل.

تتناول هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في تونس، ومختلف السياقات والعوامل التي أدت الى تعاظم أدواره السياسية في مقابل الأدوار الاجتماعية، ومدى تأثير ذلك على وظيفية منظمات المجتمع المدني في تونس.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ تونس؛ الأدوار السياسية؛ الأدوار الاجتماعية.

Abstract:

Civil society has been a major actor in the Tunisia's political field throughout its history. The 2011 revolution and the leading role of the civil society in the democratic transition have increased its celebration locally and internationally by appointing a minister in charge of the constitutional institutions and civil society and awarding the Nobel Peace Prize for tunisian national dialogue, which was ably administered by civil society in 2015. Despite this status, it must be acknowledged that the Tunisian civil society has been unable to meet social and economic demands, especially for the internal and unemployed regions.

This study examines the nature of the relationship between the civil society and the the state in Tunisia; the different contexts and factors that led to the increase in its political roles as opposed to social roles; and the extent to which this affects the functioning of civil society organizations in Tunisia.

***Key words**: Civil society; Tunisia; Political roles; Social roles.*

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدّمة:

يعتبر المجتمع المدني موضوعا محوريا من موضوعات المجال السياسي والاجتماعي لما له من تأثير في الحياة السياسية عموما، حيث أدى تراجع أدوار الدولة وتنازلها عن العديد من وظائفها إلى اتساع أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني. كما زادت موجة التحول الديمقراطي نهاية القرن العشرين من الاهتمام وبعث المفهوم من جديد كأحد أهم الفواعل في البناء الديمقراطي، في حين زادت العولمة في مجال واهتمامات منظمات المجتمع المدني لتشمل قضايا مثل حقوق الانسان والبيئة وغيرها.

ولم تكن المنطقة العربية استثناء من ذلك، فرغم شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي في المنطقة، ومحدودية فعالية وضعف أداء المجتمع المدني الذي لا ينشط في الغالب إلا في حدود ما تسمح به الدولة، إلا ان هناك بعض التجارب الرائدة ولعل أهمها التجربة التونسية نتيجة العديد من العوامل والسياقات، التي جعلت من المجتمع المدني في تونس يحتل مكانة أساسية في الحياة السياسية والاجتماعية،و يبرز كفاعل مؤثر سواء في الحقبة الاستعمارية كأحد اهم مكونات الحركة الوطنية او اثناء بناء الدولة الوطنية،و كان من نتيجة ذلك تداخل و تمازج الادوار السياسية و الاجتماعية للمجتمع المدني التونسي لدرجة يصعب الفصل بينها.

ومن هنا تستهدف الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هي العوامل التي أدت الى تعاظم الأدوار السياسية للمجتمع المدني التونسي في مقابل أدواره الاجتماعية؟

ومن أجل تفكيك ومعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي اركانه؟

2- ما هي أهم سمات وخصائص المجتمع المدني في تونس؟

3- ما هي أهم العوامل التي ساهمت في بروز المجتمع المدني التونسي سياسيا؟

فرضيات الدراسة:

- مثلت أسبقية الظاهرة الجمعياتية المدنية على الظاهرة الحزبية والسياسية في تونس عامل قوة المجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي.

- تعاظم الأدوار السياسية للمجتمع المدني في تونس شكل عامل استقرار في ظلّ هشاشة مؤسسات الدولة وضعف الأحزاب السياسية.

- كلما تعاظمت الأدوار السياسية للمجتمع المدني كلما ضعفت أدواره الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- المقاربة النظرية لمفهوم المجتمع المدني، وأهم الإشكالات والاختلاطات التي يطرحها المفهوم في البيئة العربية.

- إبراز اهم خصائص المجتمع المدني التونسي وعوامل تفرده.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاطلاع على اهم المحطات والأدوار السياسية والاجتماعية للمجتمع المدني التونسي والتي شكلت خصوصيته.

منهج الدراسة:

من أجل التحليل النظري لموضوع المجتمع المدني إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي كونه يقدم سجلا لأحداث أي ظاهرة ويساعد على فهم وتفسير تلك الظاهرة واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوكها، وكذا اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لـ "جويل ميجدال Joel Migdal" من أجل تحليل العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والسلطة، حيث أنه يمدنا بمؤشرات تساعد على إزالة الغموض والتعقيد الذي يسود العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني، في حين تناول المبحث الثاني السيرورة التاريخية للمجتمع المدني التونسي وعوامل تفرده، أما المبحث الثالث فتناول أهم سمات المجتمع المدني التونسي وأدواره السياسية والاجتماعية.

المبحث الاول:

المجتمع المدني: قراءة مفاهيمية

يعتبر مصطلح المجتمع المدني من المصطلحات التي أثارت جدلا مفاهيميا كبيرا، تجاوز الجوانب العملية والقيم والمضامين التي ينطوي عليها، حيث أستخدم تاريخيا للتعبير عن معاني كثيرة ومتعارضة أحيانا، وإذا كان المصطلح وليد البيئة الغربية وما عرفته من تطورات وثورات فكرية عبر تاريخها، فإنه يطرح عديد الإشكالات والاختلاطات في الفكر العربي المعاصر.

المطلب الأول: في الفكر الغربي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني إلى الفكر الاغريقي، حيث أشار إليه ارسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، حيث لم يكن هناك تمييز بين كياني الدولة والمجتمع المدني. (القلعي، 2017، الصفحة 156)

وفي الفترة الممتدة من منتصف القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، تمكن بعض الفلاسفة من تطوير بعض الأفكار والتصورات التي شكلت سياقا فكريا لتبلور مفهوم المجتمع المدني من أمثال "نيقولا ميكيا فيلي" و"فرانسيس بيكون"، من خلال حركة الإصلاح الديني التي دعت إلى إنكار دور الكنيسة، والقطيعة بين الدين والدولة، وتحرير العلاقات الرأسمالية من سيطرة المجتمع الإقطاعي. لتدخل بعدها فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة. (الصبيحي، 2008، صفحة 18)

وتعدّ التجربة التاريخية التي عرفتها أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر خاصة في فرنسا وانجلترا بمثابة الإطار العام الذي مثل الإرهاصات الأولى لميلاد فكرة المجتمع المدني، حيث اهتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلاسفة العقد الاجتماعي بهذا المفهوم اهتماما بالغا، حيث ترى نظرية العقد الاجتماعي أن المجتمع المدني ذلك المجتمع الذي تجاوز حالة الطبيعة المؤسس على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدولة. أي إن المجتمع المدني هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية المتمثلة في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وهو بهذا المعنى المجتمع المنظم تنظيما سياسيا لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا، فهو مجتمع الأحرار المستقلين لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، تركيبه داخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، والعلاقات داخلة ليست علاقات بين قوى وطبقات اجتماعية بل علاقات بين أحرار متساوين. (الصبيحي، 2008، صفحة 21)

ويعدّ الفيلسوف الألماني "جورج فريدريك هيغل" من أكثر الفلاسفة إسهاما في هذا المجال، حيث أحدثت أفكاره قطيعة ابستيمولوجية مع المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني، فهو ينكر الانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمجتمع المدني، الذي يؤكد عجزه عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه، بل الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية. والمجتمع المدني ما هو الا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات تنظيمات المجتمع المدني. فالدولة عند "هيجل" كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي ولا يتطابق معها على عكس ما قال به فلاسفة العقد الاجتماعي. (بن طاهر، 2010، صفحة 81)

المجتمع المدني عند "هيجل" يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، ما يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، لأنه كفرق أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود المجتمع المدني، وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة. (الصبيحي، 2008، صفحة 22)

في حين ينظر غرامشي -الذي يعدّ من أكبر المفكرين تأثيرا على مفهوم المجتمع المدني- إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية (عكس ماركس)، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجية، أما وظيفة الثاني هي السيطرة والإكراه. (Michel Barhom, 1994, pp 21-22)

وهذا ما يؤكد عليه في أحد النصوص الهامة من دفاتر السجن: "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى خاصة، والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة. (خليف، 2017، صفحة 15) ومن ثم يعتبر غرامشي المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والأحزاب السياسية والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية ووسائل الاعلام والرأي العام وغيرها من الهيئات التي تتجسد في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الافراد.

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ما أطلق عليه صحوة المجتمع المدني في إطار الحركة السريعة والمتتالية لانتقال الكثير من المجتمعات ودول العالم نحو الديمقراطية نتيجة للتطورات والتحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة.

فمفهوم المجتمع المدني يستخدم اليوم للتعبير عن مجموع الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي تقوم بأدوارها في إطار موجة التحول الديمقراطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسية مر بها التعاطي المعاصر مع مفهوم المجتمع المدني (بونوة، 2010، صفحة 28):

المرحلة الأولى: تميزت بانفتاح الأحزاب والقوى والنظم السياسية على المجتمع المدني من خلال إدخال عناصر أو حركات أو تنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الحكومية، وذلك بهدف إضفاء طابع شعبي على السياسة.

المرحلة الثانية: حيث ثم التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة تقوم بالعديد من المهام التي تراجعت وانسحبت منها الدولة.

المرحلة الثالثة: وتعد مرحلة الطفرة بالنسبة للمجتمع المدني، حيث أصبح يمثل قطبا قائما بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص.

المطلب الثاني: في الفكر العربي المعاصر

أما في الفكر العربي المعاصر فالحديث عن المفهوم، يطرح العديد من الالتباسات والإشكاليات التي تعود أساسا إلى:

1- الافتقار للتأصيل النظري للمفاهيم في الفكر العربي المعاصر بالرغم من شيوع استخدام المفهوم،

2- عدم ثبات المعنى نتيجة انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات في كل المواضيع السياسية والاجتماعية بالوطن العربي (الصبيحي، 2008، صفحة 25)،

3- المفارقات التي ينتجها توظيف المفهوم في المجتمعات العربية في اللحظة الراهنة، نتيجة غربته عن البيئة التي توظفه (مرتبط بالمجتمع الغربي).

ومن هنا يبرز موقفين أكاديميين متعارضين حول المجتمع المدني:

- **الموقف الأول**: يرى أن هناك اختلافا جذريا بين التجربة الغربية والعربية، إذ يركز على المضمون الاجتماعي والثقافي للمفهوم، وهو بذلك ينفي صفة المجتمع المدني عن التشكيلات الاجتماعية والبنى الثقافية غير الأوروبية.

- **الموقف الثاني**: يركز على المضمون الوظيفي للمفهوم وعلاقته بالدولة، إذ نجده بشكل صريح في المجتمعات الإسلامية (العدوني، 2005، صفحة 150).

وبالإضافة إلى ذلك يبرز اتجاه ثالث يؤكد على التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في بعض الأقطار العربية، إذ يرى انه ميزة من مميزات بلدان المغرب العربي.

إن تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني منذ نهاية القرن العشرين في العالم العربي والإشكالات التي طرحها، وقضية مدى صلاحية وملائمة تبيئته عربيا، كل ذلك افرز أربع اتجاهات رئيسية أهمها:

الاتجاه الأول: يعتبر أصحابه أن المجتمع المدني مفهوما ايجابيا وعالميا وضروريا لبناء الديمقراطية والحكم الصالح في كل المجتمعات بما فيها العربية، حيث أن وجود شبكة كثيفة من الجمعيات المدنية يعزز استقرار الكيان السياسي الديمقراطي وفعاليته من خلال ما يحدثه الوجود داخل جماعة من تأثير في مشاعر المواطنين، ومن خلال قدرة الجمعيات على تعبئة المواطنين من أجل نصرة القضايا العامة، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى انصار هذا الاتجاه في المجتمع المدني ظاهرة صحية و عاملا مهما في تكريس الديمقراطية و الحكم الراشد في البيئة العربية. (بونوة، 2010، صفحة 30)

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه انه لا معنى لاستخدام المصطلح خارج بيئته الأصلية، فهو مرتبط أساسا بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، إذ يجد المجتمع المدني أساسه الايديولوجي في تفاعل ثلاث قيم ومعتقدات هي: الليبيرالية والرأسمالية والعلمانية، وهذا ما لا يتفق مع طبيعة المجتمعات العربية وبالأخص مع القيم الإسلامية، حيث يذهب انصار هذا الاتجاه الى عدم جدوى استيراد المفاهيم دون مراعاة السياقات التي صاحبت تطورها في بيئتها و مدى ملاءمة البيئة العربية الاسلامية لها، فقواعد مثل اللادينية و الليبيرالية التي يقوم عليها المجتمع المدني لا يمكن بأي حال تبنيها والبناء عليها في المجتمعات العربية الاسلامية باختلافها. (الانصاري، 2002، صفحة 102)

الاتجاه الثالث: يري أنه رغم الأصل الغربي للمفهوم إلا أنه يوجد في التجارب التاريخية غير الغربية مفاهيم مشابهة تقوم على نفس المبادئ، حيث يري عبد الحميد الأنصاري أن جذور المجتمع المدني وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي، وأن مبادئ الإسلام وقيمه تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني. حيث يري البعض أن المضمون الوظيفي للمجتمع المدني لم يكن غريبا عن المجتمع العربي الإسلامي، وقد شهد التاريخ الإسلامي نماذج لمنظمات ومؤسسات وجمعيات فاعلة قامت بوظائف إجتماعية وخيرية مثل المسجد والأوقاف أو وظائف سياسية من خلال سلطة العلماء ورجال الدين، ويتناول اصحاب هذا الاتجاه المفهوم من زاوية تاريخية بحتة، حيث عرف المجتمع العربي الاسلامي تجارب مماثلة ذات نفس البعد الوظيفي و ان اختلفت التسميات.

الاتجاه الرابع: حيث يري أنصار هذا الاتجاه أنه لا يصح البحث أصلا عن المجتمع المدني في الفكر والمجتمع العربي الإسلامي، حيث أن مجرد الخوض في المفهوم خارج السياقات الغربية يعد إجابة عن السؤال الخطأ. حيث يرى عزمي بشارة أن: "المجتمع المدني يلعب خارج أوروبا دورا مشبوها... دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية ثم يدير ظهره للديمقراطية باسم كونها معركة سياسية". (خليف، 2017، صفحة 20)

وبالرغم من تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني في البيئة العربية، وعديد الإشكالات التي طرحها كما سبق ذكره، إلا أن ظاهرة المجتمع المدني هي ظاهرة نسبية، وهي رغم أنها وليدة البيئة الغربية إلا أنها ليست حكرا عليها، فقد عرفتها خبرات مجتمعات عديدة ومنها العربية، ويبقى الفارق في مدى نضج المحتمع المدني و فعاليته في كلا الحالتين.

المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني

إن استعراض التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني يمكننا من اعتماد و تبني بعض التعريفات، حيث يعرف ريموند هينيبوش Raymond A.Hinnebush المجتمع المدني أنه: "شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها. (الفالح، 2002، صفحة 27) أي مجموع الجمعيات والاتحادات التي ينشئها الأفراد وينتمون إليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طواعية، في استقلال عن الدولة وعن الجماعات الأولية كالأسرة والقبيلة مثلا، وفي نفس السياق يعرفه **سعد الدين إبراهيم** بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وبالتالي تشمل منظمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو وراثي (سعد الدين، 1995، صفحة 7).

ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه مجموع المؤسسات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، التي يكون الانتماء إليها طواعية و تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، واقتصادية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها، وأغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للارتفاع بمستوى المهنة، ومنها أعراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضائها، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي والخيري لتحقيق التنمية.

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن أبرز مؤسسات المجتمع المدني تتمثل في: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية، الحركات الاجتماعية، والجمعيات والحقوقية والنسائية.

ويمكن القول إن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر تعبر عن وجوده وتشكل أركانه وهي:

أ- ركن تنظيمي (مؤسسي): حيث يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقا لنظام معين وقانون محدد يتم الاتفاق حوله، كالنقابات والجمعيات الخيرية والمنتديات الثقافية والفكرية.

ب- ركن الطوعية: أي المشاركة الإرادية الطوعية للأفراد في تنظيمات المجتمع المدني، وهي سمة تميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.

ج- ركن الاستقلالية: بمعنى أن يكون المجتمع المدني مستقلا عن سلطة وهيمنة الدولة (استقلالية، مالية، تنظيمية، إدارية).

د- ركن أخلاقي (قيمي): حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وفيما بينها وبين الدولة، كقيم التسامح، التعاون، اختلاف الرأي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

المجتمع المدني التونسي: بين الريادة والتفرد

تعدّ تونس من أوائل البلدان العربية والإفريقية التي عرفت ميلاد تنظيمات المجتمع المدني بالشكل المعروف اليوم كتعبير عن مجموع الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، حيث يمكن اعتبار التنظيم في شكل جمعيات جزءا من ثقافة التونسيين على مر تاريخهم.

المطلب الاول: في الفترة الاستعمارية

تعود الجذور التاريخية للمجتمع المدني التونسي إلى أواخر القرن 19، وذلك ببروز جمعيات شكلت ما اعتبر النواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني. فقد تكونت جمعيات ومؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية كان لها دور هام في توعية المواطنين بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه في ظل الأوضاع المتردية التي كان يعيشها، وذلك بتأثير من نخبة من المفكرين الذين تفاعلوا مع الأفكار الإصلاحية والتحررية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي في ذلك التاريخ.

إن ظهور أولى الجمعيات الخيرية العصرية أواخر القرن 19 يفسر لنا صدور أول أمر علي ينظم الجمعيات بالرائد التونسي في 15سبتمبر 1888 و الذي تضمن في مادته الثانية شرط موافقة الدولة على تأسيس الجمعية، و نتيجة لتزامن هذا القانون مع دخول الاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية فقد حجر على الجمعيات الخوض في أي من القضايا السياسية أو الدينية، كما أنه شدد الرقابة و احكمها في مواجهة أي مبادرة حرة. (السعيدي، 2017، صفحة 21) وإثر هذا القانون تأسست "جمعية الخلدونية" سنة 1896، و التي تعد أولى الجمعيات العصرية التي اتخذت نموذج الجمعيات الأوروبية، وفي سنة 1905 تأسست "الجمعية الصادقية" وقد ضمت نخبة مثقفة من خريجي المدرسة الصادقية، وفي نفس السنة تأسست الجمعية الخيرية الإسلامية، وفي 1907 تأسست حركة الشباب التونسية كأول حركة وطنية سياسية مثلت صوت سكان تونس الأصليين في وجه المستعمر، تكوّنت الحركة من خريجي المدرسة الصادقية الذين واصلوا تعليمهم بالخارج من أمثال علي باشا حامية وبشير صفر، وعبد الجليل الزاوش وخير الدين بن مصطفى والشيخ عبد العزيز الثعالبي، وفي سنة 1913 تأسست جمعية التعاون الخيري بصفاقس.

وعرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بين سنتي 1919 و1921 نضج العمل النقابي لدى التونسيين وهو ما مهد لميلاد الحركة النقابية التونسية التي تعد ابرز أوجه المجتمع المدني التونسي عبر تاريخه، وقد مثل إضراب عمال الرصيف بتونس وبنزرت في 1924.08.13الذي أطره محمد علي الحامي فرصة استغلها هذا الأخير لما رأى قوة العمال التونسيين على مستوى التنظيم و التضحية، لبعث منظمة نقابية تونسية، حيث أسس في 17 أوت 1924"جامعة عموم العملة التونسيين "الأولى، والتي تعد أول منظمة نقابية بمبادرة من رجل من العالم الثالث (بن حسن، 2013)، ثم في 27 أفريل 1937 تم تأسيس "جامعة عموم العملة التونسيين الثانية"، وهما تجربتان لم تعمرا طويلا نظرا لشدة المنافسة مع النقابة الفرنسية من جهة و عدم التنسيق بين النقابة و القوى السياسية، خاصة الحزب الدستوري الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال التجربتين السابقتين أيقن التونسيون أنه لا يمكن الفصل بصفة قطعية بين النضال الاجتماعي والسياسي، وهذا ما جسده المناضل الوطني "فرحات حشاد" لما يتميز به من روح المبادرة ووضوح الرؤية، حيث أنشأ الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946.

إذا كانت الحركة النقابية هي الحركة الاجتماعية الأبرز، فإن الحركة الطلابية التونسية كانت سابقة لها، حيث شنت عديد الافعال الاحتجاجية التي وصفت بالعنيفة مثل إضراب 18 أفريل 1910، (لبيض، 2014) وفي 19 فيفري 1950 تأسست لجنة صوت الطالب الزيتوني الاصلاحية والتي لم تعمر طويلا، وفي سنة 1952 وبدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام "فرحات حشاد" تأسس الاتحاد العام لطلبة تونس، أبرز تنظيم طلابي في الفترة الاستعمارية.

المطلب الثاني: بعد الاستقلال

بعد الاستقلال عرف المجتمع المدني التونسي إنتكاسة وتراجع،حيث أخضعت الدولة مؤسسات المجتمع المدني إلى المراقبة المباشرة انسجاما مع نظرة السلطة لمتطلبات المرحلة والتنمية، عن طريق إصدار القانون عدد 154 لسنة 1959، والذي كان تراجعا عن المكاسب التي كانت في القانون الذي سبقه (قانون 06 أوت 1936) باعتباره يقيد حرية المبادرة في تكوين الجمعيات، (السعيدي، صفحة 22) ورغم التعديلات التي عرفها القانون في 1988 و1992،إلا أنه لم يرق الى تطلعات المجتمع المدني والمواطن التونسي، حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع عدد جمعيات العمل التنموي، وهي جمعيات مصنفة ضمن الجمعيات الثقافية والفنية ينشط أغلبها في المدارس الابتدائية والاعدادية، حيث بلغ عددها سنة 1998 حوالي 4155 جمعية، وخلال هذه الفترة عرفت بانوراما الحياة الجمعياتية التونسية ثلاثة أنماط متباينة من طبيعة العلاقة مع الدولة:

النمط الاول: جمعيات حليفة تتكامل أدوارها مع الدولة، تمثل العدد الأكبر من الجمعيات التونسية، تكاد تكون امتدادا عضويا لمؤسسات الحزب الحاكم وتنفذ خيارات الدولة. من أبرزها الاتحاد الوطني للمرأة، والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

النمط الثاني: جمعيات تعلن استقلاليتها التامة عن الدولة وعن مختلف الاحزاب السياسية في البلاد، كالاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تأسست في 07 ماي 1977 كأول جمعية من نوعها تظهر بأفريقيا والعالم العربي وبعض الجمعيات حديثة النشأة مثل فرع تونس لمنظمة العفو الدولية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والمعهد العربي لحقوق الانسان، وهي جمعيات كان لأغلبها دور بارز في الثورة التونسية.

النمط الثالث: جمعيات تتوسط النمطين السابقين، وهي عادة جمعيات علمية أو ثقافية أو تنموية. وهو نمط من الجمعيات لا ترتبط بعلاقة شراكة مميزة مع هياكل الدولة ولا تنخرط في مواقف معادية لخياراتها.

واللافت أنه في نهاية حكم بن علي و الفترة التي تلت ثورة 2011 برزت منصات التواصل الاجتماعي لا سيما "مؤسسة الفايس بوك" إن صح التعبير، كأحد ابرز أوجه المجتمع المدني وهذا بالمعنى الوظيفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للكلمة وليس البنائي، من خلال الاستخدام المكثف لمختلف الوسائط والتطبيقات الجديدة من طرف الشباب المتعلم والمثقف من كامل المحافظات والمناطق للتعبير عن مدى سخطهم وتذمرهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها من جهة وكذا حالة القيد المفروضة عليهم من طرف النظام البوليسي إذا ما انخرطوا في تنظيمات المجتمع المدني الواقعية. (كربوسة، 2014، صفحة 158).

ففي سنة 2012 بلغ عدد مستخدمي الفايس بوك في تونس حوالي مليونين ونصف المليون مشترك (2.494.760) تقترب من ربع العدد الإجمالي للسكان (23.56 بالمئة) كأول بلد إفريقي من حيث عدد مستخدمي الفايس بوك مقارنة بعدد السكان، أما على مستوى العالم فنجد أن تونس تسبق بلدانا أكثر تقدما في المجالين التقني والاقتصادي مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والمانيا. (عبد المولى، 2012، صفحة 321)

كما أن نسبة المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا (58 بالمئة ذكور، و42 بالمئة إناث) غالبيتهم شباب حيث تمثل الفئة العمرية بين 16 و34 سنة ما نسبته 77 بالمئة من مجموع المستخدمين، مما يعني ان غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الالكتروني، كما يفسر اتساع القاعدة الاجتماعية للاحتجاجات التي شملت مختلف المحافظات وإدمجت الرجال والنساء والشباب معا في حركية التغيير.

تميزت كذلك مؤسسة الفايس بوك في تونس بطابع الانسجام والتنسيق على غرار تشكيلات المجتمع المدني الأخرى، ويبرز هذا الانسجام انتظامه على شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضائها مئات الالاف ومنها مجموعة (Ma Tunisiie) التي تجاوز أعضائها 650 ألف ناشط ومجموعة (Touwenssa) التي تجاوز عدد أعضائها 555 ألف ناشط. (عبد المولى،2012، صفحة 322)

المبحث الثالث:

المجتمع المدني التونسي: بين الجذب السياسي وضغط المطالب الاجتماعية

يعتبر تداخل الادوار السياسية والاجتماعية من أهم سمات المجتمع المدني التونسي التي تميزه عن غيره لا سيما في محيطه الإقليمي، وذلك راجع لعديد العوامل الذاتية والموضوعية التي ميزت السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في تونس.

المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني التونسي وعوامل تفرده

قبل الإشارة الى اهم الخصائص والعوامل التي رافقت تطور المجتمع المدني في تونس وكذا الأدوار السياسية وأبرز الحركات الاحتجاجية والمطالب الاجتماعية، حري بنا التطرق الى أهم خصائص وشروط فاعلية المجتمع المدني بصفة عامة.

يعتبر عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنغتون S. Huntington أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسيه أي نسق، والتي تتحدد في أربعة معايير تحدد مدى التطور الذي بلغته منظمة أو مؤسسة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس في مقابل الانقسام. (الصبيحي، 2008، صفحة 32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-القدرة على التكيف: يقصد بها قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها لأن الجمود يؤدي إلى تناقص أهميتها وربما القضاء عليها، وهذا التكيف يجب أن يكون على ثلاث مستويات هي:

أ- التكيف الوظيفي: قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات على وظائفها.

ب-التكيف الزمني: إستمرار المنظمة لفترة طويلة من الزمن لأن ديمومة المنظمة عنصر مهم لفاعليتها ومؤشر لصمودها وقدرتها التنظيمية.

ج-التكيف الجيلي: بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

2-الاستقلالية: وهو ألا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد، ويمكن تحديد استقلال المؤسسة بعدة مؤشرات منها (الصبيحي، 2008، صفحة 35):

-من حيث النشأة فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

-استقلال مالي: ما يحميها من ضغط الجهات الممولة والمشروطية.

-استقلال إداري وتنظيمي: أي إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

3-التعقد: أو التشابكية التي تتميز بها بنية المجتمع المدني في جميع المستويات الرأسية والأفقية، وتعدد هيئاتها التنظيمية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق. (كربوسة، 2014، صفحة 157)

4-التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل مؤسسات المجتمع المدني تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حلّ الصراع والانقسام سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، وكلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي. (الخزرجي، 2004، صفحة 111).

من خلال تلك الخصائص ندرك أهمية المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية على حدّ سواء، حيث بات فاعلا محوريا في ظل تراجع أدوار الدولة وتنازلها عن العديد من وظائفها، وكذا ضعف معظم الأحزاب السياسية وبخاصة المعارضة منها وفشلها في انجاز الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي المنشود.

ولفهم خلفيات ادوار المجتمع المدني التونسي، يجدر بنا إدراك مجموعة من السياقات التاريخية والموضوعية التي أدت الى تفرد الحالة التونسية بامتزاج وتزاوج الأدوار الاجتماعية والسياسية للمجتمع المدني وصعوبة الفصل بينها.

1- أسبقية ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية على الظاهرة الحزبية والسياسية، حيث ساهمت معظم الجمعيات التي تكونت في بداية القرن الـ 20 فيما بعد في لجوء نفس النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920. (السنوسي، 2013، صفحة 2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- طبيعة الفرد والمجتمع التونسي، حيث يمكن اعتبار التنظيم في شكل جمعيات جزءا من ثقافة التونسيين على مر تاريخهم. فليس من الصدفة ان تشهد تونس صدور الدستور منذ سنة 1861. كما شهدت تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين كأول نقابة مستقلّة عن النقابات الفرنسية سنة 1924. وكانت سبّاقة في إصلاح أوضاع المرأة بإصدار مجلة الأحوال الشّخصية سنة 1956 وظهور أولى المنظمات الحقوقية على المستويين العربي والإفريقي، الرّابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، سنة 1977. (القلعي، 2017، 159)، كما تشير إحصائيات 2012 إن ما يقارب ربع سكان تونس يستخدمون فيسبوك (23.56 %) بمجموع 2.494.760 شخص، ما يجعل من تونس أكبر بلد افريقي من حيث نسبة عدد مستخدمي الفيسبوك الى عدد السكان، بل تتفوق على بلدان أكثر تفوقا وتطورا في المجالين التقني والاقتصادي.

3- مأسسة وفعالية منظمات المجتمع المدني التونسي، حيث تنطبق المعايير السابقة على معظم المنظمات والجمعيات التونسية سيما العريقة منها، فرغم سياسة التدجين والصهر التي اتبعها النظام التونسي حافظت عديد المنظمات على استقلاليتها كالمنظمات الحقوقية، حتى وإن إنخرطت القيادات المركزية في مخطط النظام حافظت القيادات الوسطى والجهوية على استقلاليتها (إتحاد الشغل مثلا)، ضف إلى ذلك قدرة عالية على التكيف مكنتها من الاضطلاع بأدوارها رغم صعوبة عديد المواقف وفجائيتها.

4- تمتع المجتمع المدني في تونس بمصداقية واسعة لدى أغلب افراد المجتمع، كما تنشط في منظماته المختلفة كل التيارات والأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة التونسية، كما هو الحال في أعرق منظمات المجتمع المدني التونسي كاتحاد الشغل ومنظمة الأعراف (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة و الصناعات التقليدية).

5- دعم المؤسسات المالية العالمية والمجتمع المدني العالمي، أصبح تشريك المجتمع المدني في البرامج والمسارات محبذا جدا من طرف المؤسسات المالية العالمية والممولين فنجدها تدعمه بتمويلات طائلة وتدمجه في برامجها عبر استشارات وحوارات، وتحث الحكومات على تشريكه في كل المجالات. ويتجلى ذلك في قيمة التمويلات المخصصة لذلك وكذلك في الحيز المخصص للتعامل مع المجتمع المدني في البرامج والتقارير التي ينشرها هؤلاء الممولون. (الرياحي، 2015)

ولا يعد تنامي الأدوار السياسية للمجتمع المدني في تونس نتاج ثورة 2011، وما أفرزته من سقوط النظام التسلطي واتساع هامش الحريات في البلاد، فمنذ الوهلة الأولى للاستقلال شكل تحالف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل مع بورقيبة ضدّ خصمه صالح بن يوسف مؤشرا على مكانه وأهمية المجتمع المدني في الحياة السياسية للبلاد. وبالرغم من تبنى الحزب الدستوري (الذي حكم تونس حتى 2011) سياسة احتواء المنظمات الجماهيرية والنقابية والثقافية مبررا ذلك بأولوية المصلحة الوطنية (القومية) على المصالح الفئوية، وما نتج عنها من تقزيم لمكونات المجتمع المدني التي أصبحت مجرد قطعة في ديكور السلطة تابعة للحزب الحاكم مهمتها تلميع صورته ودعم سياساته باستثناء القليل من المنظمات الحقوقية واتحاد الشغل في فترات متباينة. مع هذه الظروف لم تجد منظمات المجتمع المدني بدا من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإذعان والرضوخ، وحصر العمل في الجانب المطلبي، الذي شهد بدوره انحسارا شديدا، حيث أن جل ما تم تحقيقه من مكاسب اجتماعية واقتصادية كان بتنازل من الحكومة لأغراض سياسية للمحافظة على السلم الاجتماعي خصوصا عند المواعيد الانتخابية.

بالرغم من حالة الركود هذه يمكن الحديث عن بعض المواقف التي واجه فيها المجتمع المدني السلطة الحاكمة، والتي وان بدت اجتماعية اقتصادية إلا انها لم تخل من المطالب السياسية، مثل احتجاجات 1978 التي تفجرت بسبب السياسات الاقتصادية والتضييق على العمل النقابي والسياسي. واحتجاجات منطقة الرديف سنة 2008 والتي تعرف بأحداث "الحوض المنجمي"، الناتجة عن إعلان مسابقة التوظيف لشركة "فوسفات قفصه" وإقصاء أبناء المنطقة، والتي تعتبر اول احتجاجات ترفع خلالها مطالب سياسية منذ ثورة الخبز عام 1984. (بشارة، 2012، صفحة 121-122)

المطلب الثاني: المجتمع المدني التونسي بعد 2011، طغيان السياسي على الاجتماعي

شكلت ثورة 2011 والانهيار السريع لرأس الحكم في تونس حدثا مفاجئا لكل المتابعين للشأن التونسي، فبدون الانتقاص من قيمة الثورة التونسية والتضحيات التي قدمتها الجماهير ومدى إصرارها على استكمال المسار الثوري، كان هروب الرئيس "بن علي" يوم 14 جانفي 2011 مفاجئا، حيث طال الإرباك أعتى منظمات المجتمع المدني التي قبلت المشاركة في حكومة "محمد الغنوشي" الأولى، وهي الحكومة التي سيطر عليها حزب التجمع الدستوري إلى جانب حيازته جميع الوزارات السيادية ومنح القوى المعارضة والمستقلة مناصب وزارية هامشية (بشارة، 2012، صفحة 320).

لكن سرعان ما زالت حالة الارباك تلك، حيث قادت منظمات المجتمع المدني الجماهير لاستكمال المسار الثوري والبناء الديمقراطي، ومن أبرز المحطات التي برزت فيها الأدوار السياسية للمجتمع المدني في تونس بعد ثورة 2011 تجد:

- تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، بمعية مجموعة من الأحزاب والشخصيات الوطنية، كانت مهمة الهيئة إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي، حيث صاغت الهيئة التي ترأسها الخبير القانوني "عياض بن عاشور" مشروع قانون انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي تم اعتماده من الحكومة ونشر في 07 ماي 2011 (خليف، 2017، صفحة 110).

- إدارة الحوار الوطني التونسي، بالرغم من استكمال بناء المؤسسات الانتقالية بنهاية 2011، دخلت تونس ما يعرف بالمرحلة الثانية من الانتقال الديمقراطي التي تتميز عادة حسب التجربة التاريخية بالسيولة السياسية وبتضخم عدد الأحزاب وارتباك سلوكها وعدم وضوح أهدافها وبكثرة مزايداتها (R. banegas. 1993, pp 105-120). وزاد انتشار العنف والاغتيالات التي طالت معرضين بارزين مثل شكري بلعيد ومحمد البراهمي في فيفري وجويلية 2013 على التوالي، وتردّي الأوضاع الاقتصادية من حدة التوتر السياسي والاجتماعي، هما كان لواما على المجتمع المدني التدخل حيث تقدم بمبادرة تهدف إلى جمع الأطراف السياسية والحزبية في حوار وطني وضبط خارطة طريق واضحة تسرع بإنهاء صياغة الدستور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووضع قانون انتخابي والتوافق على إرساء العدالة الانتقالية الشفافة والمنصفة وإصلاح القضاء (مصطفى واليعقوبي، 2015، صفحة 9-13). كان الحوار الوطني بمبادرة فردية من الاتحاد العام التونسي للشغل، ثم أشرك معه ثلاث منظمات مجتمع مدني هي: الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ونقابة المحامين واتحاد الصناعة والتجارة (الأعراف)، لتشكل مع بعض "الرباعي الراعي للحوار" الذي فاز بجائزة نوبل للسلام لسنة 2015 كاعتراف من المجتمع الدولي ولجنة الجائزة بالدور الذي لعبه المجتمع المدني في استقرار تونس في مرحلة من أصعب مراحل الانتقال الديمقراطي.

- الانتخابات البلدية ماي 2018، حيث فازت القوائم المستقلة التي تضمنت مرشحين من المجتمع المدني بالعدد الأكبر من الأصوات 32,2 % في حين لم يحصل حزب النهضة صاحب الأغلبية في البرلمان إلا على 28.6 % من الأصوات ولم يحصل حزب رئيس الجمهورية، أي حزب النداء من أجل تونس، إلا على 20.8 % من الأصوات. (الكشو، 2018) الأمر الذي يبين مدى المصداقية والثقة التي يتمتع بها المجتمع المدني في تونس وكذا قدرته على الحلول مكان الأحزاب السياسية كمثال على تعاظم ادواره السياسية في البلاد وان كان بصورة غير مباشرة هذه المرة.

إلا أنه في خضم هذه الأوضاع وتزاحم الاحداث السياسية، نسجل عدم إهمال الدور الاجتماعي النقابي المطلبي لصالح العمل السياسي، فنجد مثلا الاتحاد العام التونسي للشغل الوجه الأبرز للمجتمع المدني التونسي وأكبر منظماته التي تحصي ما يزيد عن 600.000 منخرط واصل مفاوضته الاجتماعية مع كل الحكومات المتعاقبة، وحقق نتائج لفائدة الطبقة الشغيلة، مثل اتفاق الزيادة في الأجور في 2012/12/04 (بن ترجم، 2013). والتوقيع على العقد الاجتماعي 2013/01/14.

كما شكلت جائحة كورونا فرصة لعودة الأدوار الاجتماعية للمجتمع المدني في تونس بقوة، فعلى الرغم من صياغة الازمة على انها حرب ضد عدو غير مرئي بتعبير رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، الأمر الذي أدى الى تصور بحتمية تفرد الدولة في إدارة الأزمة كشكل عام للتنظيم الاجتماعي والسياسي، والدعوة الى توسيع دورها في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية وعودة دولة الرفاه. إلا أن الأزمة عرت هشاشة المنظومة الصحية ليس في تونس فقط بل حتى على المستوى العالمي الامر الذي دفع إلى تبني مقاربة تشاركية تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ولا شك أن دور المجتمع المدني مهم للغاية في هذا السياق، وأخذ هذا الدور في تونس أشكالا عدة منها:

- دور الوسيط بين الهيئات الرسمية لا سيما الصحية وبين القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات الصحية بالمعدات والوسائل الطبية التي ساهم بها رجال الاعمال، مثل سيارات الاسعاف واجهزة التنفس والكواشف وغيرها،

- المساهمة الفاعلة في تعزيز الوعي المجتمعي وزيادته من خلال الجهود الإعلامية والدعائية، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، التي تشجع الناس على البقاء في المنازل والالتزام بتطبيع الحجر الصحي،

- دور رقابي من خلال المتابعة اليومية لتطورات الفيروس خلال الأزمة، وكيفية الحد منه،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة في تحسين ظروف عيش الأسر الهشة، بتقديم المعونات وتوزيع المواد الغذائية.

الخاتمة:

لقد شكل المجتمع المدني أحد أهم موضوعات حقل العلوم السياسية على مدار عدة عقود، خصوصا في نهاية القرن العشرين بالتزامن مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كما عبر عنها عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنغتون S. Huntington، وفي الوقت الذي ساد الاعتقاد ان المنطقة العربية تشكل استثناء، جاءت أحداث الربيع العربي وخصوصا التجربة التونسية و الدور الرائد للمجتمع المدني فيها لتبعث النقاش حول أدوار المجتمع المدني عامة و التونسي بالأخص عبر تاريخه، بحيث اصبح بحسب الطبقة السياسية في تونس الفاعل الوحيد القادر على انقاذ تونس من الفوضى. إلا أن تعاظم الأدوار السياسية قابله تراجع في تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال هذه الدراسة نستخلص **النتائج** التالية:

- أسبقية الظاهرة الجمعياتية المدنية عن الظاهرة السياسية والحزبية في تونس كان له بالغ الأثر على إزدواجية الدور (سياسي-إجتماعي) في تونس،

- العلاقة العضوية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في تونس، من خلال تحالف الحزب الدستوري الحاكم وقادة أبرز التنظيمات النقابية، كانت سببا في صعوبة الفصل بين الأدوار السياسية والاجتماعية لتلك المنظمات، رغم ضعف ومحدودية تأثيرها في اغلب الفترات،

- ثنائية المركز والأطراف داخل أكبر منظمات المجتمع المدني التونسي خصوصا الاتحاد العام التونسي للشغل، شكل عاملا مهما لمحافظة تلك المنظمات على استقلاليتها، ففي الوقت الذي إرتمت القيادات المركزية في أحضان السلطة حافظت القيادات الوسطى والقاعدية على إستقلاليتها وإرتباطها بالقواعد. وهو ما تجلى في إحداث الحوض المنجمي 2008 وثورة الياسمين 2011،

- ساهم دعم المجتمع المدني العالمي والتمويل الخارجي للمجتمع المدني التونسي في تكريس إزدواجية الدور وهيمنة السياسي على الاجتماعي،

- بروز المجتمع المدني التونسي كفاعل أساسي في الحياة السياسية شكل عامل استقرار لتونس في عديد المحطات، وبخاصة نجاحه في التوفيق بين النخب الجديدة التي أفرزتها العملية الانتخابية ممثلة في حركة النهضة والنخب القديمة من بقايا النظام السابق التي تقف خلف نداء تونس، من خلال إدارة الحوار الوطني ولعب دور الوساطة في العديد من الأحيان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإحالات والمراجع:

1. القلعي أحمد وآخرون. (2017). تونس الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
2. الصبيحي احمد شكر. (2008). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. (ط2)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
3. بن طاهر على. ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحياته تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 12، سبتمبر 2010.
4. كربوع خليف. (2017). دور المجتمع المدني في ادارة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل، مذكرة ماستر علوم سياسية وعلاقات دولية، قسم العلوم والسياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة.
5. بونوة نادية. (2010). دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989-2009، مذكرة ماجستير علوم سياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة.
6. العدوني عصام. المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياقات، مجلة إضافات، العدد 5 شتاء 2005.
7. الانصاري عبد الحميد. نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، العدد 272، 2002.
8. الفالح متروك. (2002) المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. براهيم سعد الدين. (1995). المجتمع والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. ورقة قدمت لملتقى: الدولة، المجتمع والتحول الديمقراطي في العراق. القاهرة.
10. السعيدي فتيحة. تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية. على الرابط: ftp://pogar.org/localuser/pogarp/civil/assessments/tunisia-a.pdf. تاريخ الاسترداد: 25-01-2017.
11. بن حسن شوقي. النقابة في تونس. 02 ماي 2013. على الرابط: https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/2658499/. تاريخ الاسترداد:05-02-2021.
12. لبيض سالم. الحركة الطلابية التونسية: النشأة والتأسيس وقضايا الهوية. 17-12-2014. على الرابط: http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Salem-Labiad-Students-Movement--.pdf. تاريخ الاسترداد: 07-02-2021.
13. كربوسة عمراني. المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...اي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيذر بسكرة. الجزائر. العدد 16. سبتمبر 2014.
14. عز الدين عبد المولى وآخرون. (2012). ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
15. الخزرجي ثامر كمال محمد. (2004). النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في ادارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
16. السنوسي منير. البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع و الافاق. 30-09-2013. على الرابط: https://www.slideshare.net/SAKRAFIRIDHA/ss-77752670. تاريخ الاسترداد:05-02-2021.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17. الرياحي ليلى. اشكالية المجتمع المدني و الحركات الاجتماعية العربية و قدراتها على التأثير في قضية العدالة الاجتماعية: المجتمع المدني التونسي بعد الثورة. ديسمبر 2015. على الرابط: http://www.afalebanon.org/ar/publication/5802 . تاريخ الاسترداد: 06-02-2021.

18. بشارة عزمي. (2012). الثورة التونسية المجيدة:بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

19. *R. banegas. Les transitions démocratiques, mobilisations collectives et fluidité politique. Cultures et Conflits. no12. hiver 1993.*

20. مصطفى احمد محمد و اليعقوبي حياة. الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات.2015. على الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/13449.pdf. تاريخ الاسترداد 12-01-2021.

21. الكشو منير. ملاحظات حول حركة المجتمع المدني في بلدان المغرب العربي: تونس مثالا.02-09-2018. على الرابط: https://www.alfaisalmag.com/?p=12397. تاريخ الاسترداد:01-02-2021.

22. بن ترجم خنساء. الاتحاد العام التونسي للشغل و مواضيع الصراع مع النهضة. 16-01-2013. على الرابط: https://assafirarabi.com/ar/3321/2013/01/16. تاريخ ألاسترداد: 01-02-2021.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com